# البلاغة البرهانية الجديدة عند الجاحظ والسكاكي

الأستاذ: عباس حشاني

جامعة محمد خيضر بسكرة ـ الجزائر

**تُعتبر البلاغة العربية القديمة أمّ العلوم اللسانية في وقتنا الحديث؛ فقد درست البلاغة العربية كلّ ما يحيط بعملية التواصل من مخاطِب ومخاطَب وخطاب، وما يحكم هذه العملية من الشروط اللازمة لنجاحها، والهدف من هذا الخطاب. ولعل البلاغة أبرز ميدان ظهر فيه التداولية. والمنحى التداولي في البلاغة العربية متمثل في المقولتين الشهيرتين "مطابقة الكلام لمقتضى الحال" و"لكل مقام مقال"، وسنعرض في هذا المقام ما أتى به "، "الجاحظ" في كتابه "البيان والتبيين"، وما أتى به "السكاكي" في كتابه "مفتاح العلوم"، وما ورد عند علماء الأصول وعلم الكلام وعلماء التفسير كما نلحظ هذا المنحى التداولي عند "ابن وهب " في كتابه "البيان في وجوه البرهان".**

**البعد التداولي عند الجاحظ:**

تناول الجاحظ ما يجب أن يكون عليه الخطيب، وهو ملمح تداولي حجاجي، ثم نبّه إلى أهم الصفات التّي تجعـل من الخطاب ناجعا، وذلك بسلامة الخطيب من العيوب النطقية والعي. وما أتى به الجاحظ في كتابي "البيان والتبيين" و"الحيوان" يعد من تلك الأبحاث التي ترتبط بالبيان، والتي يمكن أن نجعل بينها وبين البحث التداولي علاقة.

فالبيان عند الجاحظ «يرد بمعنى الإيضاح والإفصاح، من هنا يكون البيان ذو علاقة بالخطاب حيث يعنى بالإبانة والإرسال أو الإبلاغ المبين الذي يتم عبر اللغة وغيرها»[1]، وهو« اسم جامع لكل شيء كشف لك قناع المعنى وهتك الحجاب دون الضمير حتى يفضي السّامع إلى حقيقته، ويهجم على محصوله كائنا ما كان ذلك البيان ومن أي جنس

كان الدليل، لأن مدار الأمر والغاية التي إليها يجري القائل والسامع، إنّما هو الفهم والإفهام، فبأي شيء بلغت الإفهام وأوضحت عن المعنى، فذلك هو البيان في ذلك الموضع»[2].

من تعريف الجاحظ للبيان تتبين العلاقة بين الحجاج والبيان، إذ يمكن أن نعده من البحوث المهمة في التداولية، وذلك للارتباطات الآتية: الكشف عن المعنى، ويكون هذا بدليل، الفهم والإفهام، والغاية من الكلام، وهتك الحجاب. هذا يعني الإقناع والإفحام، ومجمل هذه العناصر تكّون عملية حجاجية بين فعلي الإنتاج والتلقي.

ولنؤكد هذا الملمح التداولي أكثر، فالجاحظ لم يُعن بالكلام المبين فحسب، بل اعتنى بالمتكلم أيّما عناية، وهدفه من خطابه المُنتج وكيفية تحقيق الفائدة من الخطاب.

إذ يقول:« في إصابة عين المعنى بالكلام الموجز يفـلُّ المحزّ، ويصيب المفصل، وأخذوا ذلك من صفة الجزار فجعلوه مثلا للمصيب الموجز»[3].

وهذا يتحقق إذا كان المخاطب عالما عارفا بأحوال السامعين وثقافتهم وطبقتهم، وذلك بتوجيه خطابه الوجهة الصحيحة، وترتيب حججه الترتيب النافع المفيد، لاستمالة المتلقي، وينتقل الجاحظ بعدئذ إلى وسيلتين بيانيتين، « هما الصوت والإشارة، وقد عني الجاحظ في الاتصال الخطابي خاصة والخطابي الجدلي على نحو أخص، فحدد مقومات جودة الصوت في سهولة المخرج وجهارة المنطق وتكميل الحروف وإقامة الوزن».[4]

ويشير الجاحظ إلى آليات البيان ووسائله« وأنّ البيان يحتاج إلى تمييز وسياسة، وإلى ترتيب ورياضة، وإلى تمام الآلة، وإحكام الصنعة والى سهولة المخرج، وجهارة المنطق، وتكميل الحروف وإقامة الوزن، وأن حاجة المنطق إلى الحلاوة، كحاجته إلى الجزالة والفخامة، وأن ذلك من أكبر ما تستمال به القلوب وتثنى به الأعناق، وتزّين به المعاني»[5].

ويرى الباحث اللساني أن ما أتى به الجاحظ لحاجات البيان والمنطق تنطبق على الآليات والوسائل الحجاجية المعروفة في البحوث التداولية الحديثة، وكأن بقوله يعني

الحجاج الناجح، الذي يحتاج إلى تمام الآليات واستراتجيات تخص كل عناصر العملية الحجاجية، وما لها من أهداف منها استمالة القلوب والإفحام من جهة وبلاغة الأسلوب الحجاجي من جهة أخرى.

ويذكر الجاحظ قولا يبين فيه أهمية الصوت والإشارة، وكأن هذه الصفات تنطبق على المحاجج لتحصل حججه القبول لدى السامع وهو المحاجَج المقصود، وفي هذا يضرب لنا الجاحظ مثالا من أجل إعطاء الحروف حقوقها من الفصاحة، فيقول:« رام أبو حذيفة إسقاط الرّاء من كلامه، وإخراجها من حروف منطقه[...]ولست أعني خطبه المحفوظة ورسائله المخلّدة، لأن ذلك يحتمل الصنعة، وإنّما عنيت محاجّة الخصوم ومناقلة الأكـفّاء، ومفاوضة الإخوان»[6]، وهذا دليل على دور الصوت في العملية الحجاجية مع سهولة المخرج وجهارة المنطق وغيرها من الشروط السابقة التي يحتاجها المتكلم في البيان أو في الحجاج على حد السواء.

أمّا الوسيلة الثانية التي ركز عليها الجاحظ فهي الإشارة لما لها من الفائدة والنفع في الاتصال الخطابي، فهي تعين الخطاب من حيث بيانه وفي هذا يقول الجاحظ:« الإشارة واللفظ شريكان، ونعم العون هي له، ونعم الترجمان هي عنه. وما أكثر ما تنوب عن اللفظ، وما تغني عن الخط»[7].

يتبين من هذا أن الإشارة وسيلة من وسائل الحجاج فهي تمثل تأكيده بالفعل، فالمتكلم وهو يقدّم حجة يؤكدها بإشارة فتدعم وتعزز معنى اللفظ لتوضيح هدفه وقصده حتى من دون أن يصرح بذلك، وفي هذا يقول:« وفي الإشارة بالطرف والحاجب وغير ذلك من الجوارح، مرفق كبير ومعونة حاضرة، في أمور يسترها بعض النّاس من بعض، ويخفونها من الجليس وغير الجليس. ولولا الإشارة لم يتفاهم النّاس معنى خاص الخاص ولجهلوا هذا

الباب البتّه»[8]، ويبين الجاحظ الأبلغ منهما بقوله:« ومبلغ الإشارة أبعد من مبلغ الصوت، فهذا أيضا باب تتقدّم فيه الإشارةُ الصوتَ. وهذا بعد ذكره لبعض الشواهد الشعرية، ومنها:

**العين تُبْدي الذّي في نفس صاحبها  من المحبة أو بغضٍ إذا كانا**

**والعين تَنطق والأفواه صامتةٌ  حتّى ترى من ضمير القلب تبيانا**[9]

نخلص من هذا إلى أن الجاحظ من خلال معالجته للبيان يمكن عَدُّ هذه المعالجة إرهاصات لبحث تداولي ضمن النظرية الحجاجية، يتم انطلاقا من الهيئة التي يكون عليها المتكلم المحاجج، والكيفية التي يكون عليها خطابه، وشروطه، ليكون مقصده ناجعا صائبا، ثم يتطرق إلى السامع المُحاجَج وينبّه إلى ضرورة إفهامه، مع \اكر لوسائل وتقنيات حجاجية تداولية .

كأنّ الجاحظ يؤسس نظرية لبلاغة الحجاج والإقناع، يكون مركزها الخطاب اللغوي بكل ما يصاحبه من وسائل إشارية ورمزية ودلالات لفظية، وأساسها - أي هذه البلاغة- مراعاة أحوال المخاطبين، والخطاب، وما يلزم المخاطب لذلك، والبيان عنده يتسع ويضيق بحسب المقام لكنّه في كل الحالات هو البلاغة وهو الحجاج والبيان. والكلام في نظره لا يمكن تمييزه عن البلاغة، فهو يضطلع في حياة الفرد بوظيفتين أساسيتين، هما:

أولا: الوظيفة الخطابية وما يتصل بها من إلقاء وإقناع واحتجاج ومنازعة ومناظرة. أما الوظيفة الثانية: فهي "الفهم والإفهام" أو " البيان والتبيين".[10]

ويوضح "محمد سالم محمد الأمين" للباحثين أنّ:« مفهوم البيان تتنازعه وظيفتان أولاهما إفهامية والثانية حجاجية إقناعية»[11].

ويرى "محمد العمري" أنّ مادة "البيان والتبيين" لا تخرج عن ثلاثة محاور:

1- وظيفة البيان وقيمته.

2- العملية البيانية وأدواتها.

3- البيان العربي.[12]

وترتبط الوظيفة الأولى «بالفهم والإفهام والخطابة، أما الوظيفة الثانية فتخص المقام الخطابي والمعاني وأدلتها، أما الوظيفة الثالثة: فكيفية الدفاع عن البيان العربي والحفاظ على تقاليده ضد الشعوبيين والمتطرفين من حيث أخبار الخطباء وثقافاتهم ومكانتهم وأساليبهم الحجاجية».[13]

ويتسع مفهوم البيان أكثر حين يتصل بالمعرفة والإقناع، حيث «يتنازع البيان عند الجاحظ في كتابه البيان والتبيين مفهومان أو وظيفتان:

1- البيان معــرفة: الوظيفة الفهمية.

2- البيان إقنــاع: الوظيفة الإقناعية».[14]

إنّ مفهوم البيان ووظيفته من مفهوم الحجاج أو الإقناع، وقد « انحصرت وظيفة البيان في الفهم والإفهام في بعديه المعرفي والاقناعي، الاستمالة والاحتجـاج، ثم ربطت الأداة بالموضوع والمناسبة أي بالمقام الخطابي وقد شرح الجاحظ ما يقصده بالموضوع فأرجعه إلى أمرين: 1- أقدار السامعين- 2- أقدار الحالات»[15].

فالجاحظ دائم الإلحاح على الشروط اللازم توفرها في المتكلم من حيث الخبرة والحذق للآلة والنصوص الاستشهادية الضرورية لكل حجاج، هذا علاوة على تخيّر القالب اللغوي الكفيل بإنجاح الفحوى والمقاصد ودفع السامع إلى تحقيق المضامين النّصية ومن العناصر الحجاجية التي اهتم بها الجاحظ نذكر مقتضيات المقام وما تشمله من أحوال الخطيب وكفاءته اللغوية وهيئته وصفاته الخلقية وما يحسن وما يقبح.[16] والبليغ عنده:« منْ حصّل كلامه وميّزه، وحاسب نفسه، وخاف الإثم والذّم، وأشفق من الضراوة وسوء العادة،

وخاف ثمرة العجب وهجنة النفخ، وما في حب السّمعة من الفتنة، وما في الرياء من مجانبة الإخلاص»[17].

ويظهر هذا في قول للجاحظ عن البلاغة حيث يجب أن يتمكن المتكلم من البلاغة بامتلاك ناصيتها، «البلاغة إظهار ما غمض من الحق، وتصوير الباطل في صورة الحق»[18].

ونستخلص من هذه النصوص التي قدمها "الجاحظ" أن مفهوم البيان« مفهوم إجرائي أي أنه العملية الموصلة إلى الفهم والإفهام»[19]، حيث تحدث «عن فعل البيان وأثره ومساوئ العي وضرره؛ فكشف عن مقصوده بصورة غير مباشرة، ومرجعه الدور الإقناعي للكلام وما يتصل به من عناصر إقناعية غير لغوية»[20].

لقد بات واضحا أن "الجاحظ" أسهم بمعالجته للبيان في إثراء البحث التداولي ومصطاحاته، فالحجاج إن لم يكن مذكورا، بهذا المصطلح فهو البيان عند الجاحظ ودليلنا في ذلك النصوص الحجاجية التي ظهرت في كتابه، ويمكن أن نقارن بين ما جاء به "الجاحظ" وما جاء به "بيرلمان" بيّن الفارق الجوهري بين الخطابة التي يعنيها "بيرلمان" والخطابة التي يعنيها "الجاحظ"، ذلك أنه إذا كانت كلتا الخطابتين تستهدف الاستمالة، فإن الأولى تستهدف استمالة العقول، بينما الثانية تستهدف -في الغالب- استمالة القلوب»[21].

نخلص من هذا إلى أن مفهوم البيان ذو علاقة بالحجاج والإقناع، وما توصل إليه "الجاحظ" من شروط تخص المتكلم والسامع والوسائل اللغوية وغير اللغوية للتخاطب ثم للحجاج والإقناع، وما تطرق إليه من وظائف اللغة: تواصل، بيان، حجاج، إقناع، كلّها تقع ما يعرف اليوم بالدرس اللساني التداولي الحديث ونظرية الحجاج .

**البعد التداولي عند السكـــاكـــي:**

حقيق علينا أن نعرف القضايا التي تناولها "السكاكي" في "مفتاح العلوم"« فهي حسب تعبيره علم الصرف وتمامه، وعلم النحو وتمامه، وتمام تمامه[...] من هنا انقسم

الكتاب إلى ثلاثة أقسام:الأول علم الصرف والاشتقاق والثاني في علم النحو والثالث في علمي المعاني والبيان وما يكملهما من المعرفة بالحد والاستدلال»[22]. ولعل المحطة الأولى للدرس الحجاجي تظهر حين يدرج "السكاكي" المقام في تعريفه لعلمي "المعاني" و"البيان"، فيقول:« إذا تحققت أن علم المعاني والبيان هو معرفة خواص تراكيب الكلام ومعرفة صياغات المعاني ليتوصل بها إلى توفية مقامات الكلام حقها بحسب ما يفي به قوة ذكائك، وعندك علم أن مقام الاستدلال بالنسبة إلى سائر مقامات الكلام جزء واحد من جملتها وشعبة فردة من دوحتها، علمت أن تتبع تراكيب الكلام الاستدلالي ومعرفة خواصها مما يلزم صاحب علم المعاني والبيان»[23].

لقد جعل "السكاكي" الاستدلال بمثابة الشرط اللازم في الكلام ومن شروط صاحب علمي المعاني والبيان وذلك لعظمة الانتفاع بالدليل به كما يقول.

حيث ربط "السكاكي" علم المعاني والبيان بالاستدلال في توطئة له باحتياج « الكلام إلى تكملة علم المعاني وهي تتبع خواص تراكيب الكلام في الاستدلال ولولا إكمال الحاجة إلى هذا الجزء من علم المعاني وعظم الانتفاع به لما اقتضانا الرأي أن نرخي عنان القلم فيه علمنا بأن من أتقن أصلا واحدا من علم البيان كأصل التشبيه والكناية والاستعارة ووقف على كيفية مساقه لتحصيل المطلوب به أطلعه ذلك على نظم الدليل»[24].

يشترط "السكاكي" في المتكلم- ليُوفيَ حقّ كل مقام مقاله- أن يكون عالما بالبيان والمعاني خاصة إذا كان المقام مقام استدلال فعليه نظم الدليل ليُمكنّ قصده في السامع كتمكنه في نفسه، وهذا للعلاقة القائمة بين الخطاب والقصد منه. وعلاقة السامع بالدليل،

« فخصوصية التركيب تعني الربط بين كيفيته وصورته ووظيفته التخاطبية في هذا المقام أو ذاك، لذلك اعتبر السكاكي العلاقة بين التركيب والقصد منه بمثابة علاقة ملزوم ولازم يجري فيها قصد المتكلم الذي يضع عليه دليلا في التركيب مجرى اللازم عن

التركيب»[25]. وما التحام العلوم الثلاثة علم الصرف وعلم النحو وعلم المعاني والبيان إلا لجعل الخطاب ناجعا مقصودا وهادفا إذن العلوم التي يتناولها "مفتاح السكاكي" هي علوم الخطاب.

أمّا ما يتوخاه منه فهو ضبط قوانين هذا الخطاب، « فالأولى تتوخى ضبط نظام الخطاب والثانية تروم ضبط معناه، ولما كان نظام معنى الخطاب هو ذاته نظام العقل، أو على الأقل يؤسسه نظام العقل، أمكن القول إن الإشكالية البيانية التي كانت من قبل تطرح من خلال الزوج اللفظ/ المعنى قد تحولت مع السكاكي إلى إشكالية تطرح من خلال الزوج نظام الخطاب/ نظام العقل، وبالتالي فالبلاغة التي كانت تقوم من قبل على نشدان التوافق بين اللفظ والمعنى ستصبح مع السكاكي كامنة في تحقيق التوافق بين نظام الخطاب ونظام العقل»[26].

ولربط ما جاء به السكاكي بالدرس التداولي الحجاجي "نظم الدليل"، أي أنّ المتكلم حين تكون له نية التأثير في السامع عليه نظم الحجة والدليل في خطابه، ولهذا كان "مفتاح السكاكي" على علاقة بالحجاج، وما نظم الدليل إلاّ ما يقصده المحاجج من وضع حجة في كلامه ليقنع بها السامع. « ويبدو أن السكاكي يميز كذلك بين مقتضى الحال ومقام الكلام، وهو تمييز لطيف دقيق، فالظاهر من منطوق نصّه أن مقام الكلام عنده هو الأغراض التي يساق لها الكلام سواء أكانت أعمالا قولية كبرى كالتشكر، والشكاية والتعزية، أم أعمال تأثير بالقول كالترغيب والترهيب»[27].

وموضوع علم المعاني إذن« هو خواص تراكيب الكلام العربي المبين وهي خواص مهمتها جعل الكلام مطابقا للحال: حال السامع، وذلك تطبيقا لمبدأ لكل مقام مقال، فلمقام التوكيد مقال أي نوع خاص من التركيب، ولمقام مجرد الإخبار مقـال[...] ومقامات الكلام كثيرة متفاوتة: فإلى جانب مقام الشكر ومقام الشكاية ومقام التهنئة ومقام المدح ومقام الذم

ومقام الترغيب ومقام الترهيب ومقام الجد ومقام الهزل...الخ، هناك مقام الكلام الذي يأتي ابتداء أي قصد الإخبار فقط ومقام الكلام الذي يأتي جوابا على استخبار أو ردا لإنكار أو جوابا لسؤال»[28].

يقول السكاكي في هذا: «لا يخفى عليك أن مقامات الكلام متفاوتة فمقام التشكر يباين مقام الشكاية ومقام التهنئة يباين مقام التعزية، ومقام المدح يباين مقام الذم ومقام الترغيب يباين مقام الترهيب ومقام الجد يباين مقام الهزل»[29].

اختلاف المقام يعني اختلاف الخطاب من جهة، وقيمة المقام في التمييز بين نوعية التخاطب من جهة أخرى من شأنه أن يساعد الباحث في اكتشاف العلاقة بين المتكلم والسامع وذلك بالنظر إلى المقام والمتكلم هل شكره أم ذمه، هنأه أم أهانه، رغبه أم رهبه، وما دام الحجاج طبيعة في كل خطاب فهو أيضا مختلف من خطاب لآخر وكل خطاب له طريقة حجاج حسب مقامه.

وما نخلص إليه هو أن إنتاج الخطاب يُراعى فيه المقام واستعمال الحجج الناجحة ويُراعى لنجاحها حال السامع والمقام.

والمنحى التداولي الذي يمكن رصده في أقوال "السكاكي" ، هو الكلام الاستدلالي، ونظم الدليل، والقصد ومراعاة حال المتكلم والسامع والمقام.

وقد ذكر "السكاكي" ما يتعلق بالمتخاطبين، ومحيط التخاطب القائم بينهما ونسوق هنا المثال الذي ورد في كتابه ليوضح به صياغة الخطاب مراعاة لحال المخاطب وهو مثال يتعلق بالتوكيد، فيقول:« فإن كان مقتضى الحال إطلاق الحكم فحسن الكلام تجريده من مؤكدات القول، وإن كان مقتضى الحال بخلاف ذلك فحُسن الكلام تَحلّيه بشيء من ذلك بحسب المقتضى ضعفا وقوة [...] ومن المعلوم أن حكم العقل حال إطلاق اللسان هو أن يفرغ

المتكلم في قالب الإفادة ما ينطق به تحاشيا عن وصمة اللاغية، فإذا اندفع في الكلام مخبرا لزم أن يكون قصده في حكمه بالمسند للمسند إليه في خبره ذاك إفادته للمخاطب».[30]

والخبر عنده أنواع طلبي وإنكاري ...وهذا الأخير يلزمه توكيد ومثاله: « إني صادق لمن ينكر صدقك إنكارًا، وإني لصادق لمن يبالغ في إنكار صدقك، ووالله إني لصادق»[31].

بالنظر إلى سياق التخاطب والمقام نجد: المثال الأول المخاطب بصدد إخبار والمثال الثاني نفي للشك أو تردد حصل لدى المخاطب، أما المثال الثالث فهو رد لأن المخاطب ينكر صدقك ، ويمكن صياغة مقتضيات الحال بالنسبة للأمثلة:

1-إذا كان القول مجردا من التوكيد فتيقن أن المخاطب خالي الذهن من الحكم والمقام مقام إخبار على الابتداء.

2-إذا أكد القول توكيدا ضعيفا فاعلم أن المخاطب متردد في الحكم والمقام مقام نفي للشك.

3-إذا أكد القول توكيدا قويا فاعلم أن المخاطب معاند للحكم والمقام مقام رد على إنكار.

يتضح أنّ علم المعاني يدرس ضروب الاستدلال المتولدة عن علاقة القول بدلالته الوضعية بمقتضى الحال في مقام من المقامات[32].ويقول في علم المعاني: «أن مساق الحديث يستدعي تمهيدا وهو أن مقتضى الحال يتفاوت[...] فتارة تقتضي ما لا يفتقر في تأديته إلى أزيد من دلالات وضعية وألفاظ كيف كانت [...] وأخرى تقتضي ما تفتقر في تأديته إلى أزيد»[33]. ويقول أيضا: «واعلم أن علم المعاني هو تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة، وما يتصل بها من الاستحسان وغيره، ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره»[34].

ويتضح من قول "السكاكي" أن الحجاج يمكن وصفه من المتكلم، كما رأينا أَهُوَ يحاجج من أجل إثبات قضية؟ أو هو يحاجج من أجل نفيها ، هذا مع مراعاة حال السامع ومقامه أهو مساند أي جاهل لما يسمعه ويتلقاه أم رافض أم منكر.

ويظهر البحث الحجاجي أكثر عند "السكاكي" في تعريفه للبيان بقوله:« وأما علم البيان فهو معرفة إيراد المعنى الواحد في طرق مختلفة بالزيادة في وضوح الدلالة عليه وبالنقصان، ليحترز بالوقوف على ذلك عن الخطأ في مطابقة الكلام لتمام المراد منه»[35]،

ما يمكنه القول أن لأبواب البيان وظائف تداولية منها حجاجية التشبيه وحجاجية الاستعارة وحجاجية الكناية، ومصطلح المستدل عند "السكاكي" هو ما يقابل المحاجج في البحث الحجاجي.

كل ما سبق الكلام عنه: علم المعاني وعلم البيان يرتبط بالدرس الحجاجي التداولي الجديد والخطاب وهذا يظهر في« أن البيان علم يهتم بمطابقة الكلام للمراد منه، بينما يهتم علم المعاني بمطابقة الكلام لمقتضى الحال، وبعبارة أخرى أنه إذا كان علم المعاني يهتم أساسا بالموقف الخارجي: المقام، وبالتالي يجعل السامع مركز اهتمامه، فإن علم البيان يهتم أساسا بالموقف الداخلي أو المراد، وبالتالي يجعل قصد المتكلم مركز اهتمامه[...] أمكن القول إن علم المعاني يعنى أساسا بشروط إنتاج الخطاب بينما يعنى علم البيان أساسا بـقوانين تفسير الخطاب»[36].

أمّا ما يعتبر بعدا تداوليا ،و درسا حجاجيا بامتياز، وبحثا راقيا في قوانين الخطاب فهي التكملة التي عقدها "السكاكي" بعنوان "الحد والاستدلال"، وهو مبحث يخص المنطق، وهي تكملة لعلمي المعاني والبيان، يخصصها لتحليل خواص تراكيب الكلام في الاستدلال.

ويريد "السكاكي" أن يبين مسألة أساسية واحدة وهي أن آليات التفكير عند ممارسة القياس المنطقي هي نفسها آليات التفكير عند ممارسة أي أسلوب من أساليب البيان.[37]

وحقيقة الاستدلال عند "السكاكي" أن يستلزم شيء شيئا آخر إمّا بالنفي أو بالإثبات، ويظهر هذا في حديثه عن أنواع الدلالات« لا شبهة في أن اللفظة متى كانت موضوعة لمفهوم أمكن أن تدل عليه من غير زيادة ولا نقصان بحكم الوضع، وتسمى هذه الدلالة المطابقة ودلالة وضعية، ومتى كان لمفهومها ذلك ولنسمه أصليا، تعلق بمفهوم آخر أمكن أن تدل عليه بوساطة ذلك التعلق بحكم العقل كالسقف مثلا في مفهوم البيت ويسمى هذا دلالة التضمن ودلالة عقلية أيضا أو خارجا عنه كالحائط من مفهوم السقف وتسمى هذه دلالة الالتزام»[38].

وتُعدّ الدلالة الالتزامية من أوضح الدلالات وأقربها إلى الحجاج بالنظر إلى القياس ومقارنته بصفة الانتقال في المجاز، مثلا من الملزوم إلى اللازم ومن اللازم إلى الملزوم « كما تقول رعينا غيثا والمراد لازمه وهو النبت [...] وإما نحو قولك أمطرت السماء نباتا أي غيثا من المجازات المنتقل فيها عن اللازم إلى الملزوم، فمنخرط في سلك رعينا الغيث[...] وإن الكناية ينتقل فيها من اللازم إلى الملزوم كما تقول فلان طويل النجاد والمراد طول القامة»[39].

ويشترط "السكاكي" أن يكون السامع عالما بها بضروب البيان وأنواع الدلالات «فالسامع إن كان عالما بكونها موضوعة لتلك المفهومات كان فهمه منها كفهمه من تلك من غير تفاوت في الوضوح وإلاّ لم يفهم شيئا أصلا»[40].

نستنتج من كل هذا أن السكاكي يجعل البيان وسيلة للاستدلال، وأن الأساليب البيانية ذات طبيعة حجاجية استدلالية، إذ يعدّ الصورة البيانية مقدمة كبرى تؤدي في نهاية الأمر إلى استنتاج.[41]

ويفرق "جميل عبد المجيد" بين استدلال "السكاكي" أي الاستدلال الذّي يقيمه البيان والاستدلال الذّي يقيمه المنطق. « فإن الأخير ينطلق من مقدمة كبرى وهي من قبيل الحقائق أو الوقائع أو المسلمات أو المرجحات، بينما الصورة البيانية المعدة مقدمة كبرى ليست من هذا

القبيل، بل هي من قبيل التخييلات التي من شأنها عدم التقيد لواقع أو حقيقة، وعلى هذا يختلف الاستنتاج في كلا الاستدلالين، فهو في الاستدلال المنطقي استنتاج صريح، بينما هو في الاستدلال البياني استنتاج متخيل».[42]

لكن الاستدلال سواء بالتصريح أم بالصورة البيانية هدفه الإقناع والنتيجة واحدة ويكمن الاختلاف فقط في طريقة الاستدلال، وهذا لا يعني أن تغير النتيجة لدى المتلقي.

فإذا نظرنا إلى هدف المخاطب وهو أعلم بالسامع فإنّ اتخذ الاستدلال بالمنطق والتصريح ورآه ناجحا ناجعا أخذ به، وإن كان عكس ذلك اتخذ غير ذلك سبيلا لإقناع سامعه بالصورة البيانية.

ويبدو أن خصائص الخطاب الاستدلالي المنطقي، لا تتعلق بأساس العملية الاستدلالية وبنيتها اللزومية، بل تتصل بإمكان التصريح بمكونات الاستدلال أو الكناية عنها وهو أمر تستوجبه مقتضيات الأحوال.[43]

والواضح أن ما أراده السكاكي ليس إقحام المنطق اليوناني في البلاغة العربية، بل أراد أن يبين كيف أن الأساليب البيانية العربية والأساليب الاستدلالية المنطقية تلتقي عند نهاية التحليل، عند آلية واحدة هي اللـــزوم. وما يهمنا في هذا المقام مماثلة "السكاكي" بين الاستدلال المنطقي وأساليب البيان العربي وإرجاعها معا إلى آلية واحدة هي اللزوم.[44]

وهذا يفتح الباب أمام الباحث الذي يسعى لتحديد الآليات الحجاجية المبثوثة في طرق تعبير العربية، بمعنى التي تظهر في الخطاب العربي، وتلك هي السمة البارزة التي تظهر في الخطاب العربي حجاجيته.

وما نخلص إليه هو أنّ "السكاكي" قدّم بحثا في الحجاج تحت مصطلح الاستدلال ونلمس تنبيه "السكاكي" لأهمية هذا العلم حيث جعله لازما لصاحب علم المعاني وعلم البيان، من هذا المنطلق نستشف علاقة الحجاج بالبيان والمعاني والنحو.

فالبيان يقع عند السكاكي« في منطقة مابين الشعر والمنطق، بين وظيفة التخييل ووظيفة المعرفة والاستدلال، أما المعاني فتقع بين النحو والمنطق، مجالها التطبيقي المثالي الخطاب الإقناعي المرتبط بمقامات ملموسة محددة تساهم في تشكيل الخطاب».[45]

ويساوي السكاكي بين الأدب والخطاب السليم الناجع، حيث يرى "محمد العمري" أن لكتاب "السكاكي" بعدا معياريا يعدّه الأساس في إنتاج النصوص على وجه:

الّصواب: ملاءمة قواعد اللغة العربية في النحو والصرف.

الّنجاعة: في مناسبة المقام والأحوال والتصرف في المعاني حسب المقاصد.[46]

ويعدّ هذا تصورا مبكرا لما يسمى حاليا بعلم النص في نظر محمد العمري.[47]

"مفتاح العلوم" يبرز أن الحجاج انطلق من فكرة "مقتضى الحال" و"لكل مقام مقال" مرورا بعلاقته مع علم المعاني والبيان والنحو والمنطق، وصولا إلى علم الحد والاستدلال. فكلمة الاستدلال فيها ما يكفي لترتبط من جهة بالحجاج ولتدل من جهة أخرى عن تناول البلاغيين العرب القدامى البحث التداولي، بحثا في الخطاب بصفة عامة وفي الخطاب الحجاجي بصفة خاصة.

من هذا التعريف نلحظ توجها منطقيا في معالجة البيان الذي يقابل مصطلح الحجاج عند "الجاحظ" ذات وجهة بلاغية خطابية،في حين نجد السكاكين قد توجه توجها بلاغيا، حيث تتضافر الوجهتين في خدمة توجه واحد نصطلح عليه بالتوجه الحجاجي. إنّ « ما نفيده من هذا الاتجاه أنّ البيان ليس قضية بلاغية فحسب، بل هو قضية منطقية أيضا، وأنّ حاجة

البلاغة إلى المنطق في الخطاب الحجاجي إنتاجا وتحليلا حاجة طبيعية وضرورية. ولعل هذا يضفي شرعية على اعتماد الاستدلال أو إقامة الحجة المعقولة ركناً أساسيا قي دراسة بلاغية عربية منشودة لذلك النّوع من الخطاب».[48]

وما نلحظه أنّ البيان البلاغي بمختلف ضروبه وبموافقته لمعنى الحجاج في هذا العصر قد نفى أسبقية هذا البحث (الحجاجي) للغرب، وأكد أنّ للعرب باعا طويلا في هذا المضمار وأنّه منح العديد من الخصائص اللسانية لمصطلح الحجاج، وبالتالي صار للحجاج أساليبه وصوره ومكانته في اللّسانيات الحديثة.

والجدير بالذكر هو التقاطع الذي حدث بين البلاغة والحجاج، ويمثله مصطلح البيان عند الجاحظ وعند السكاكي والتقاطع الذي حدث بين الحجاج والبيان في ما أتى به المذهب الكلامي من أساليب وآليات حجاجية، إذ يمكن لحظ هذه العلاقة أكثر في تعريفات المذهب الكلامي.

نخلص إلى أنّ معالجة العرب القدامى في بلاغتهم ودراستهم للحجاج بمصطلح البيان ظهرت في ثلاثة اتجاهات أساسية:

- **الأول**: اتجاه أدبي خطابي ويمثله "الجاحظ" في كتابه: "البيان والتبيين".
- **الثاني**: اتجاه منطقي فقهي ويمثله "ابن وهب" في كتابه: "البرهان في وجوه البيان".
- **الثالث**: اتجاه بلاغي منطقي ويمثله "السّكاكي" في كتابه:" مفتاح العلوم".[49]

ويوافق مصطلح الحجاج مصطلح البيان في البلاغة العربية القديمة، ويظهر هذا من خلال وظائف البيان الثلاثة:

« - **أولا**: الوظيفة الإخبارية المعرفية التعليمية ويكون المستمع في حالة حياد ويكون إظهار الأمر هنا على وجه الإخبار قصد الإفهام.

– **ثانيا**: الوظيفة التأثيرية وفي هذه الحالة يكون المستمع في حالة اختلاف مع المتكلم، ويُقدّم الأمر هنا على وجه الاستمالة.

– **ثالثا**: الوظيفة الحجاجية وحالة المتكلم مع المستمع هنا حالة خصام ويظهر الأمر هنا على وجه الاحتجاج والاضطرار، وهو الإكراه إلى حد ما. وهذه الوظائف كلّها ضروب من الحجاج».(50)

لعل الأبحاث التي تتفاعل في حقل المذهب الكلامي ودورها الإيجابي، خاصة الأساليب الإقناعية التّي تتقاطع لغوياً مع الحجاج اللّساني والبلاغة، قد سمت بالواقع الحجاجي الحديث وبلاغته إلى أفق أوسع وعالم أرحب، ونشير هاهنا إلى دور الأساليب الكلامية هذا الدور لا يُستهان به في إرساء آليات ووسائل الحجاج في النظرية الجديدة.

إن عمل البلاغيين القدامى الذين نظّروا لمصطلح البيان ومجالاته ووظائفه، يلتقي مع عمل المتكلمين والمناطقة والمذهب الكلامي في قيام البحث الحجاجي وأساليبه، كما ساهم في بلورة مجموعة من النظريات والمصطلحات والمفاهيم البلاغية تنظيرا، وإجراء، تعريفا وتمثيلا، وعلى رأس هذه النظريات نظرية الحجاج.

تجسد المنحى التداولي في البحث الحجاجي ومصطلحاته مع مفهوم البيان بشكل واضح مع "السكاكي" و"الجاحظ" وغيرهم من البلاغيين، وأما ظهوره فقد تعزز أكثر مع "ابن وهب" من خلال كتابه "البرهان في وجوه البيان"، وبرز جليا مع الدرس الأصولي وعلماء الكلام.

وبهذه الإطلالة يتبين أنّ البلاغة العربية القديمة ثرية بالثقافات اللسانية التيّ تُعنى اليوم بدراسة اللّغة من كل الجوانب، وهذا ما جعل الدراسات البلاغية تعدّ بحق مهادا لكثير من الأبحاث والدراسات اللّسانية الحديثة، حيث ظهرت دراسات تعنى بالخطاب الحجاجي المصطلح عليه بلفظ "البيان" وهذا الأخير يوافق مصطلح الحجاج في أبعد صوره وآلياته، من

خلال مراعاة المخاطب وما يكون عليه كلامه وما يشترط فيه، والمتلقي بمعرفة محيطه ومستواه، والخطاب كيف يُفسّر وكيف يُنتج ومتى يكون ناجعا محققا لمقصده.

ولا نغفل الدرس الأصولي وما أسهم به في تطور الأبحاث الحجاجية خاصة - بقصد أم بغير قصد- والبحث اللّساني عامة.

وتجدر الإشارة إلى المصطلحات التّي وردت بمعنى الحجاج وهي: البيان والاستدلال والبرهان، فالأول ظهر مع "الجاحظ" وهو اللّبنة الأولى لهذا البحث. وظهر الثاني مع "السكاكي" حيث أفرد له بابا خاصا، والثالث ظهر مع "ابن وهب" في البحث الأصولي وعلاقته بالبلاغة الجديدة البرهانية.

وصفوة القول أن البحث التداولي الحجاجي كان منثورا بين ثنايا البلاغة العربية والإسلامية، وإن لم يعرف بهذه المصطلحات الحديثة. ويمكن تسميتها بالبلاغة العربية البرهانية الجديدة انطلاقا من عمل البلاغيين القدامى.

**مراجع البحث وإحالاته:**

(1) ينظر، جميل عبد المجيد، البلاغة والاتصال، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 2008.ص:143، 144.

(2) أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، البيان والتبيين، المجلد الأول، الجزء الأول والثاني، وضع حواشيه، موفق شهاب الدين، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة 2، 2003، ص: 60.

(3) نفسه، ص: 80.

(4) محمد العمري، البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، دار إفريقيا الشرق، المغرب، 1996. ص:144.

(5) الجاحظ، البيان التبيين، مج1، ص: 16.

(6) نفسه، ص: 16.

(7) الجاحظ، البيان التبيين، مج1، ص: 16.

(8) نفسه، ص: 62.

(9) نفسه، ص: 62.

(10) ينظر، محمد سالم محمد الأمين الطلبة الحجاج في البلاغة المعاصرة، بحث في بلاغة النقد المعاصر، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 2008. ص: 211، 212.

(11) نفسه، ص: 213.

(12) ينظر، محمد العمري، البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، ص: 193.

(13) ينظر، محمد سالم محمد الأمين، الحجاج في البلاغة المعاصرة، ص:213.

(14) محمد العمري، البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، ص:19.

(15) نفسه، ص: 201.

(16) محمد سالم محمد الأمين، الحجاج في البلاغة المعاصرة، ص: 214.

(17) الجاحظ، البيان والتبيين، مج1، ص: 133، 134.

(18 ) نفسه، ص: 152.

(19) محمد العمري، البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، ص: 192.

(20) نفسه، ص: 196.

(21) جميل عبد المجيد، البلاغة والاتصال، ص: 150.

(22) محمد عابد الجابري، بنية العقل العربي دراسة تحليلية نقدية لنظام المعرفة في الثقافة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2004 الطبعة 7، ص:91.

(23) السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي، مفتاح العلوم، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ص:543.

(24) السكاكي، مفتاح العلوم، ص:544.

(25) شكري المبخوت، الاستدلال البلاغي، دار المعرفة والنشر بجامعة منوبة، تونس، الطبعة1، 2006، ص:100.

(26) محمد عابد الجابري، بنية العقل العربي، ص:92.

(27) شكري المبخوت، الاستدلال البلاغي، ص:101.

(28) محمد عابد الجابري، بنية العقل العربي، ص:96.

(29) السكاكي، مفتاح العلوم، ص:256.

(30)السكاكي، المفتاح، ص:257، 258.

(31) نفسه، ص: 258، 259.

(32) ينظر، شكري المبخوت، الاستدلال البلاغي، ص: 104، 105.

(33) السكاكي، المفتاح، ص:250.

(34) نفسه، ص : 247.

(35) نفسه، ص:249.

(36) محمد عابد الجابري، بنية العقل العربي، ص:97.

(37) ينظر، نفسه، ص:99.

(38) السكاكي، المفتاح، ص:437.

(39) نفسه، ص:438.

(40) نفسه، ص:437.

(41) ينظر، جميل عبد المجيد، البلاغة والاتصال، ص:167.

(42) نفسه، ص:167، 168.

(43) ينظر، شكري المبخوت، الاستدلال البلاغي، ص:122.

(44) ينظر، محمد عابد الجابري، بنية العقل العربي، ص:101.

(45) نفسه، ص:489.

(46) ينظر، نفسه، ص:482.

(47) نفسه، ص:481.

(48) جميل عبد المجيد، البلاغة والاتصال، ص:157.

(49) ينظر، نفسه، ص:143.

(50) محمد العمري، البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، ص: 212.